

عرض عام

تقرير عن حالة الشمول الاقتصادي 2021

إمكانية التوسع

كولين أندروز
أودي دي مونتسكيو
إينيس أريفالو سانشيز
بوجا فاسوديفا دوتا
بوبان فارجيز بول
سادنا سامارانايكي
جانيت هايسي
تيموثي كلاي
سارانج شودري



عرض عام

تقرير عن حالة الشمول الاقتصادي 2021

إمكانية التوسع

كولين أندروز، وأودي دي مونتسكيو،
وإينيس أريفالو سانثيز، وبوجا فاسوديفا دوتا،
وبوبان فارجيز بول، وسادنا ساماراناياكي،
وجانيت هايسي، وتيموئي كلاي،
وسارانج شودري

يحتوي هذا الكتيب على العرض العام، فضلاً عن قائمة المحتويات: *The State of Economic Inclusion Report 2021: The Potential to Scale*، doi: 10.1596/978-1-4648-1598-0. ستتاح نسخة من الكتاب النهائي، حالما يتم نشره، بنسق PDF على هذا الموقع: <https://openknowledge.worldbank.org/> and <http://documents.worldbank.org/> ويمكن طلب نسخ مطبوعة من هذا الموقع: www.amazon.com. يرجى استخدام النسخة النهائية من الكتاب في الاستشهاد وإعادة الإنتاج والتعديل.

© 2021 International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank
1818 H Street NW, Washington, DC 20433
هاتف: 202-473-1000، موقع الإنترنت: www.worldbank.org

بعض الحقوق محفوظة

هذه المطبوعة هي نتاج عمل خبراء مجموعة البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تشكل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا العمل بالضرورة وجهة نظر البنك الدولي، أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة في هذا العمل أو اكتمالها أو ارتباطها بالوضع الراهن، ولا يتحمل أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو أو تناقضات في المعلومات، ولا يتحمل أي مسؤولية فيما يتعلق باستخدام، أو عدم استخدام، المعلومات أو الأساليب أو الإجراءات أو النتائج الواردة هنا. ولا تعني الحدود والألوان والمسميات والمعلومات الأخرى المبينة في أية خريطة في هذا العمل أي حكم من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

وليس بهذا التقرير ما يشكل أو يعتبر قيداً على، أو تخلياً عن، الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي، فجميعها محفوظة على نحو محدد وصريح.

الحقوق والإذن بالطبع والنشر



هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي، (CC BY 3.0 IGO): <http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo> وبموجب هذا الترخيص يحق لك نسخ، أو توزيع، أو نقل، أو اقتباس هذا العمل، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الالتزام بالشروط التالية:

نسبة العمل إلى المؤلف—يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: أندروز، كولبن، أودي دي مونتيكيو، إينيس أريفالو سانشين، بوجا فاسوديفا دوتا، بوبان فارجين بول، سادانا ساماراناياكي، جانيث هايسي، تيموثي كلاي، سارانج شودري. 2021. "تقرير عن حالة الشمول الاقتصادي 2021: إمكانية التوسع." عرض عام. واشنطن: 1-1598-4648-978-10. World Bank. doi:10.1596/978-1-4648-1598-0. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO

الترجمة—إذا قمت أنت بترجمة هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية إلى جانب نسبة العمل لصاحبه: هذه الترجمة ليست من وضع البنك الدولي ويجب ألا تُعتبر ترجمة رسمية له، ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عن أي محتوى أو خطأ في هذه الترجمة التي قمت أنت بها.

الاقْتِباسات—إذا قمت بالاقْتِباس من هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية جنباً إلى جنب مع نسبة العمل لصاحبه: هذا اقتباس من عمل أصلي للبنك الدولي. ووجهات النظر والآراء المُعبّر عنها في التعديل تقع مسؤوليتها على عاتق القائم بالاقْتِباس وحده، وهي غير معتمدة من البنك الدولي.

محتوى يخص الغير—لا يمتلك البنك الدولي بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مُكوّن منفرد مملوك لطرف آخر متضمن في هذا العمل أو جزء من هذا المُكوّن بحقوق تلك الأطراف الأخرى. وتقع مخاطر أية دعاوى قد تنشأ عن مثل هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا أردت أن تعيد استخدام أحد مُكوّنات هذا العمل، فإنك تتحمل مسؤولية تحديد هل يقتضي الأمر الحصول على ترخيص لذلك الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ومن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأذون إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي:
World Bank Publications, The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA
البريد الإلكتروني: pubrights@worldbank.org

صورة الغلاف: poco_bw / istock.com ©. مستخدمة بإذن من istock.com؛ يجب الحصول على إذن آخر عند إعادة استخدامها.
الغلاف والتصميم الداخلي: ويل كيمب، مجموعة البنك الدولي

المحتويات

v.	مقدمة
vii.	شكر وتقدير
ix	الاختصارات والأسماء المختصرة
1	ملخص وافي
1	توقعات كبيرة وبعض الشكوك
2	المساهمات الرئيسية في تقرير عن حالة الشمول الاقتصادي 2021
5	تغيير حياة الفئات الضعيفة والفقراء فقرا مدقعا: إطار عمل
6	عشر نتائج رئيسية
10	الاتجاهات المستقبلية
13	ملاحظات
14	محتويات التقرير عن حالة الشمول الاقتصادي 2021: إمكانية التوسع

يمنح تقرير عن حالة الشمول الاقتصادي 2021: إمكانية التوسع القدرة على إبداء وجهات النظر بشأن تحدٍ هو من أكثر التحديات صعوبة في مجال التنمية - تغيير الحياة الاقتصادية للفقراء فقرا مدقعا والمهمشين. ويتفاقم هذا التحدي وقت كتابة التقرير بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا، التي تؤثر على الفقراء والمهمشين أشد ما تؤثر، وتشير الشواهد الأولية إلى آثار غير متناسبة على الجنسين. وتواجه برامج الشمول الاقتصادي تحديا مزدوجا يتمثل في تكييف معايير التنفيذ خلال تفشي الجائحة وضمان الاستعداد للاستجابة في إطار جهود التعافي في الأجلين المتوسط والطويل.

وفي ظل أوضاع يشوبها قدر كبير من عدم اليقين، يبعث هذا التقرير بصيص أمل. من بين الفرضيات الأساسية في هذا التقرير أن الفقراء والمهمشين يواجهون عواقب متعددة حين يحاولون الإفلات من براثن الفقر وهو ما يتطلب استجابة متعددة الأبعاد. وتبرهن برامج الشمول الاقتصادي القائمة في أكثر من 75 بلدا على أن ثمة مؤشرات على نجاح هذه الفرضية وتلك الاستجابة. ويُعرف التقرير برامج الشمول الاقتصادي على أنها مجموعة من التدخلات المنسقة متعددة الأبعاد التي تدعم الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية في زيادة الدخل والأصول؛ وتبدي هذه البرامج مرونة في مجموعة متنوعة من البيئات. ويعد التمكين الاقتصادي للمرأة من بين المجالات التي تنطوي على إمكانيات للتغيير. ويجري حاليا الكثير من الأعمال التنفيذية التي تركز على تصميم برامج تركز بوضوح على النوع الاجتماعي بغية تعزيز التمكين والتخفيف من المخاطر غير المقصودة على الأسرة والمجتمع المحلي.

لقد مر المشهد العالمي للشمول الاقتصادي بتحويلات كبيرة في السنوات القليلة الماضية. وتأتي الطفرة الكبيرة في العمليات العالمية مدفوعة بتوسيع نطاق البرامج التي تقودها الحكومات والتي تبني على الاستثمارات في الحماية الاجتماعية وسبل العيش وفرص العمل والشمول المالي. ويستند استمرار الزخم إلى قدر ضخم من الابتكارات ومن التعلم، يشمل عددا من التجارب والمجالات الفنية، بما في ذلك برامج التخرج، وشبكات الأمان الاجتماعي التي تضم مزايا أخرى، والبرامج المدفوعة باحتياجات المجتمعات المحلية، فضلا عن مبادرات التنمية الاقتصادية المحلية. ومن المساهمات الرئيسية لهذا التقرير تقديمه -لأول مرة- استعراضا منهجيا للجهود الحكومية وغير الحكومية على حد سواء. وتقدم الشواهد التي جمعها التقرير أساسا فريدا لتقييم المشهد العالمي الحالي وستتيح لنا تتبع كيفية تطوره في السنوات القادمة.

كل هذا يطرح سؤالاً جوهرياً: ما إمكانية توسيع نطاق هذه البرامج متعددة الأبعاد؟ إن الإمكانيات الحقيقية لبرامج الشمول الاقتصادي تتحقق من خلال تنفيذها على نطاق واسع من خلال الجهات الحكومية الفاعلة. ولا يزال الكثير من البلدان في بداية هذه الرحلة وتتنظر في مسائل جدوى البرامج واستدامتها. لهذا السبب، يركز هذا التقرير على نحو مباشر على الواقع السياسي المحيط بتوسيع نطاق البرنامج والمفاضلات المتعددة التي تواجهها الحكومات من أجل دفع هذه الأجندة قدماً. ويسلط التقرير الضوء على الفرص السانحة لتحسين تنفيذ البرامج واتساق السياسات المالية والسياسات العامة إلى جانب تعزيز القيادة والتعاون. وبطبيعة الحال، تحتاج التدخلات الناجحة التي تقودها الحكومات أيضاً إلى شراكة قوية على المستوى المحلي، مع المنظمات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص.

ويؤكد تقرير عن حالة الشمول الاقتصادي 2021 على إمكانية تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية وما ينطوي عليه ذلك من تعاون شامل عبر مختلف القطاعات. وقد شهدت السنوات القليلة المنصرمة زيادة كبيرة في تمويل برامج الحماية الاجتماعية ونطاق تغطيتها في مختلف أنحاء العالم، وكانت لها مجموعة واضحة من الآثار التي تعكس كيف يمكن للتحويلات النقدية، تحديداً، أن تعزز الإنصاف وقدرة أشد الفئات فقرا على الصمود في وجه التحديات. وفي الوقت الذي توسع فيه البلدان نطاق التغطية والتمويل لهذا الشكل من أشكال الحماية الاجتماعية، يكتسب نهج تقديم مزايا أخرى إلى جانب شبكات الأمان والنقد أهمية أكبر، ويشير ذلك إلى إمكانية استكمال النقد بعناصر وخدمات

إضافية أو الربط بقطاعات أخرى (الزراعة، والبيئة، والخدمات المالية، وما إلى ذلك). ويعتبر الشمول الاقتصادي محركاً رئيسياً لأجندة شبكات الأمان الاجتماعي التي تقدم مزايا إضافية، مما يعكس التزاماً خاصاً بتعزيز تأثير البرامج، لكن يجلب معه أيضاً زيادة في التكاليف والتعقيدات.

ولهذا السبب، يمضي التقرير قدماً في المناقشات الرئيسية حول تأثير البرامج وتكليفها، وهي مناقشات ضرورية لاستدامة برامج الشمول الاقتصادي على نطاق واسع. ويحدد التقرير مجموعة من الآثار الواعدة التي يحتمل أن تكون مستدامة عبر نطاق واسع من النتائج. ويساعد تحليل التكلفة متعدد البلدان على توضيح العوامل الرئيسية للتكلفة ونطاقاتها في البرامج المختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن النقاش يركز على الحاجة إلى إعادة التوازن إلى النقاشات حول الآثار والتكلفة كي تعكس تحولا من المشروعات القائمة بذاتها التي تقودها منظمات غير ربحية إلى برامج تقودها الحكومات. وسيكون لهذا الأمر مدلولات تنفيذية مهمة في تحديد التدخلات الفعالة من حيث التكلفة وفي تحقيق الاستفادة المثلى من التكلفة. وسيكون لاستمرار التعلم وظهور الأدلة أهمية خاصة فيما تكيف البرامج مع أوضاع الفقر المتغيرة والتوجهات الكبرى، مثل أوضاع الهشاشة، والصدمات (بما في ذلك تغير المناخ)، والتوسع الحضري، والرقمنة، والأوضاع الديموغرافية.

وباعتبار هذا التقرير مطبوعة رئيسية، تصدر في إطار الشراكة من أجل الشمول الاقتصادي، فإنه يشدد على التعلم المشترك والتعاون. وتعد الشراكة من أجل الشمول الاقتصادي منصة مخصصة لتقديم المساندة لاعتماد وتكييف برامج الشمول الاقتصادي الوطنية وتعمل مع مجموعة متنوعة من الأطراف المعنية من بينها الحكومات الوطنية والمنظمات الثنائية والدولية والمنظمات غير الحكومية، ومراكز البحث، ومؤسسات القطاع الخاص. ولشبكة الشراكة أهمية بالغة في الإسهام في الممارسات الجيدة القائمة على الأدلة، وحشد الخبرات، وتوفير منصة لصقل وتبادل أحدث المعارف حول الشمول الاقتصادي، مع التركيز القوي على الشمول الاقتصادي للنساء. وكمثال على هذا التعلم المشترك، جاء إطلاق التقرير من خلال بوابة بيانات الشراكة من أجل الشمول الاقتصادي وهي بوابة بيانات مفتوحة على الإنترنت (www.peiglobal.org) من شأنها أن تسهل تبادل المعارف وتساعد في تتبع تطور المشهد العالمي في السنوات المقبلة.

وتحقيقاً لهذه الغاية، نرحب بتقرير عن حالة الشمول الاقتصادي 2021 بوصفه علامة بارزة في سياق التعلم المستمر من أجل المهمة المشتركة لدعم توسيع نطاق برامج الشمول الاقتصادي المستدامة والفعالة من حيث التكلفة لأشد الناس فقراً في السنوات القادمة. ونحن نتطلع إلى التعاون المستمر والبناء.



راكيش راجاني
نائب الرئيس للبرامج
Co-Impact



ميكال روتكوفسكي
المدير العالمي
الحماية الاجتماعية والوظائف، البنك الدولي



بيرجيت بيكل
نائبة المدير العام
الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية، ألمانيا



شاميران عابد
مدير أول
اللجنة البنجلاديشية للتهوض بالريف BRAC

أعد التقرير فريق بقيادة كولين أندرو، مدير البرنامج، وأودي دي مونتسكيو، أخصائي الحماية الاجتماعية وقائد فريق العمل المشارك، وإينيس أريفالو سانشيز، وسارانج شودري، وتيموثي كلاي، ويوجا فاسوديفا دوتا، وجانيت هايسي، وبوبان فارجيس بول، وسادنا سامارانايكي.

يعبر الفريق عن تقديره لإسهامات مؤلفي دراسة الحالة الذين لعبوا دوراً أساسياً في توجيه المفاهيم الرئيسية والتوجه العام للتقرير. كتب عن منطقة الساحل كل من إدوارد أرشيبالد (استشاري مستقل)، وتوماس بوسوري (مجموعة البنك الدولي)، وباتريك بريماند (مجموعة البنك الدولي). وكتب راؤول أسينسيو (معهد إستوديويس بيرو) عن هاكو ويناى. بينما كتبت سادنا سامارانايكي (مجموعة البنك الدولي) عن جيفيكا، وكانت هناك مساهمات من بارامفير سينج وأجيت رانجان، جيفيكا، ومن كوشوفان جوها وجوتام باتيل، معمل عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر. وكتبت إيزابيل ويسون عن اللجنة البنجلادشية للنهوض بالريف (BRAC)، مع مساهمات من روزينا هاك وجولي كدروسكي ومونشي سليمان، جميعهم من منظمة بناء الموارد، وعمران متين ونارايان داس وسيد هاشمي، جامعة BRAC.

ويعبر الفريق عن امتنانه للتوجيهات التي قدمها إيان ووكر (مجموعة البنك الدولي). كما يعرب عن تقديره للتوجيهات الإستراتيجية التي قدمها كل من ليندساي كوتس (BRAC)، ومارجريت جروش (مجموعة البنك الدولي)، ودوريس كينج (Co-Impact)، ووالف رادماخر (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي)، وراكيش راجاني (Co-Impact)، ودينا رينجولد وميكال روتكوفسكي (مجموعة البنك الدولي). وخلال عملية صياغة التقرير، اعتمد الفريق على العمل السابق والإرشادات المبكرة التي قدمتها كاثرين ماي (مجموعة البنك الدولي، متقاعد) وستين لاورجورجنسن (مجموعة البنك الدولي، متقاعد).

وما كان بالإمكان إعداد هذا التقرير لولا مساهمات الدراسات المسحية المفصلة المقدمة من نحو 100 منظمة، بما في ذلك الشركاء الحكوميين والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن إسهامات مسؤولي العمليات في البنك الدولي. وتوثق ملاحق التقرير كل برنامج من برامج هؤلاء الشركاء بالكامل.

وقد استفاد الفريق من المدخلات التحليلية والفنية واسعة النطاق التي قدمها إدوارد أرشيبالد (استشاري مستقل) للفصلين 1 و2 ويوهان بوبا (مجموعة البنك الدولي) للفصلين 3 و4. وقدم هيتويشي شاكما (مجموعة البنك الدولي) دعماً كبيراً للمؤلفين والمحررين في مراحل البحث والصياغة والتحرير. ونعرب عن تقديرنا أيضاً للدعم البحثي المهم من فاسوماتي أناندان وكارين بيفلي وكيفوي بيبلا (مجموعة البنك الدولي).

كما نعرب عن الامتنان لما تلقيناه من توجيهات وإرشادات مستفيضة من الزملاء الذين قاموا باستعراض النسخ السابقة من التقرير وأعضاء المجلس الاستشاري المؤقت للشراكة من أجل الشمول الاقتصادي: ولبام أبرامز (Trickle Up)، وأنوش بزانيان (مجموعة البنك الدولي)، وجوان كارتر (Results)، وآلين كودويل (مجموعة البنك الدولي)، وفرانك دي جيوفاني (المجلس الاستشاري المؤقت)، وأوجو جنتيليني (مجموعة البنك الدولي)، وناثانيل جولدبرج (الابتكار من أجل مكافحة الفقر)، وياكوب ليسين (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي)، وجيسي مارسدن (Results)، وإيف موري (Fundación Capital)، ولورا رالستون (مجموعة البنك الدولي)، وإنديرا سانتوس (مجموعة البنك الدولي)، وبارميش شاه (مجموعة البنك الدولي)، وكارولينا تريفيلي (المجلس الاستشاري المؤقت)، وويل وايزمان (مجموعة البنك الدولي).

وقدم الأشخاص التالية أسماؤهم مساهمات وأفكار وملاحظات قيمة أثناء عملية كتابة التقرير: جاياتري أشاريا (مجموعة البنك الدولي)، جاي ألدريت (مؤسسة AVSI)، كاثلين بيجل (مجموعة البنك الدولي)، كريستيان بودويج (مجموعة البنك الدولي)، يوانا بوتي (مجموعة البنك الدولي)، أوجو بروسه شامان (مجموعة البنك الدولي)، لورا كامبل (مجموعة البنك الدولي)، إيليانا كارانزا (مجموعة البنك الدولي)، ويندي تشامبرلين (مشروع BOMA)، لوك كريستيانسن (مجموعة البنك الدولي)، تيم كونواي (وزارة التنمية الدولية البريطانية)، لويز جيه. كورد (مجموعة البنك الدولي)،

فبرواري كاري (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي)، فيديا ديواكار (معهد التنمية الخارجية)، سارة جيانوتسي (مجموعة البنك الدولي)، ماركوس جولدشتاين (مجموعة البنك الدولي)، ليزا هانيجان (وزارة الشؤون الخارجية والتجارة، كندا)، أليساندرا هاينمان (مجموعة البنك الدولي)، أيلين إيزيك-ديكميليك (مجموعة البنك الدولي)، دين كارلان (الابتكار من أجل مكافحة الفقر)، كريستوف كيرستينج (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي)، ماتياس لوندبرج (مجموعة البنك الدولي)، فضلي محمود (وزارة الشؤون الخارجية والتجارة، كندا)، بریت ماثيوز (My Oral Village)، كارولينا دي ميراندا (Fundación Capital)، ماتيو مورجاندي (مجموعة البنك الدولي)، إدموندو موروجارا (مجموعة البنك الدولي)، بينيديتا موسيلو (وزارة التنمية الدولية البريطانية)، ديفيد ميري (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)، خوان نافاريتي (Fundación Capital)، أيلين أودونوفان (IrishAid)، ألينا رينيتا بنتو (مجموعة البنك الدولي)، نيللي راميريز (Fundación Capital)، تاتيانا رينكون (Fundación Capital)، كيتي رولين (معهد دراسات التنمية)، أندرو شيبيرد (معهد التنمية الخارجية)، أنتون سيمانوفيتس (استشاري)، وساندور سيبوس (مجموعة البنك الدولي)، وكورنيليا تسليوك (مجموعة البنك الدولي)، وسيف توكلي (مجموعة البنك الدولي)، وناتاليا ويندر روسي (منظمة الأغذية والزراعة).

كما نشعر بعميق الامتنان لفريق العاملين في مكتب مطبوعات مجموعة البنك الدولي، ولا سيما للتوجيهات الوثيقة والمساندة التي قدمتها جويل ماكفيدان ومارك ماكلور وللدعم الإضافي الذي قدمته يولينا موتوتيا (مجموعة البنك الدولي) ومارك ديفرانسيس (استشاري).

الاختصارات والأسماء المختصرة

الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية، ألمانيا	BMZ
جمعية النهوض بسبل العيش في المناطق الريفية بولاية بيهار	BRLPS
وزارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)	DFID
أوضاع الهشاشة والصراع والعنف	FCV
الشمول المالي	FI
الوكالة الألمانية للتعاون الدولي	GIZ
اختصار محلي لجمعية النهوض بسبل العيش في المناطق الريفية بولاية بيهار	JEEVIKA
سبل كسب العيش وفرص العمل	L&J
منظمة غير حكومية	NGO
الشراكة من أجل الشمول الاقتصادي	PEI
تعادل القوة الشرائية	PPP
تجربة موجهة على عينات عشوائية	RCT
أهداف التنمية المستدامة	SDG
ساتات جيفيكوبارجان يوجانا	SJY
شبكات الأمان الاجتماعي	SSN

جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك.

شهدت السنوات القليلة المنصرمة زخما عالميا متزايدا لتعزيز وتوسيع مظلة الشمول الاقتصادي لأشد الناس فقرا. ويجري حاليا اتخاذ إجراءات رئيسية في ضوء أهداف التنمية المستدامة - من أجل "إنهاء الفقر بجميع أشكاله في كل مكان بحلول 2030" وتحقيق النمو المستدام الشامل للجميع (الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة). ويلقي تقرير عن حالة الشمول الاقتصادي 2021: إمكانية التوسع الضوء على مشهد عالمي آخذ في التحول، كما يتجلى في تجارب 75 بلدا يشملها الاستعراض. وتأتي الطفرة في هذا التحول مدفوعة بتوسيع نطاق البرامج التي تقودها الحكومات والتي تبني على الاستثمارات في الحماية الاجتماعية وسبل العيش وفرص العمل والشمول المالي. ويغذي هذا التحول أيضا قاعدة واعدة من الشواهد والأدلة وموجة كبيرة من التعلم لا سيما من برامج التخرج داخل القطاع غير الربحي. وتتصدى الجهود الرامية إلى التوسع في هذه البرامج للمستويات المرتفعة من الفقر المدقع وحديثاً إلى تداعيات جائحة فيروس كورونا. ومن المتوقع بحلول عام 2030، لو استمر الوضع الحالي، أن يعيش ما يقدر بنحو 479 مليون شخص في فقر مدقع، بينما يُتَظَر أن تصل نسبة الفقراء الذين يعيشون في البلدان التي تعاني من أوضاع الهشاشة والصراعات إلى 50% بحلول عام 2030. ¹ وخلال الشهور الأخيرة من 2020 أثارت التداعيات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المخاوف من احتمال سقوط ما يربو على 80 مليون شخص آخر في براثن الفقر المدقع. وتظهر التجارب الناشئة قدرة برامج الشمول الاقتصادي - بوصفها جزءا من الاستجابات المتكاملة على صعيد السياسات- على التخفيف من حالات الركود الناجمة عن الجائحة سواء على مستوى الاقتصاد ككل أو قطاعات محددة، وتسهيل استعادة موارد الرزق وتعافي المجتمعات المحلية.

توقعات كبيرة وبعض الشكوك

مع تطور برامج الشمول الاقتصادي لأشد الناس فقرا، تظهر توقعات ضخمة وشكوك كثيرة. فقد أصبح الاقتصاد المستدام الشامل للجميع الذي "لا يغفل أحدا" أكثر أهمية من أي وقت مضى. ورغم أن النمو الاقتصادي القادر على تحقيق تحول في حياة الناس سيشكل المحرك الأساسي للحد من الفقر، فهذا لا يعني بالضرورة أن يشمل الجميع بصورة تلقائية وأن يصل دائما إلى أفقر الأسر. ومن المهم، عند تعزيز الشمول الاقتصادي للأكثر فقرا، ملاحظة "شرك الفقر" وإدراك أن إطلاق العنان للإمكانات الإنتاجية للفقراء يستلزم إزالة عراقيل متعددة من خلال استجابة متعددة الأبعاد. عمليا، قد يكون للقيود التي تكبل الأسرة والمجتمع المحلي والاقتصاد المحلي والمؤسسات تأثير أكبر على شرائح سكانية معينة، مثل النساء والشباب وذوي الإعاقة والنازحين. وكأولوية مشتركة، تميل برامج الشمول الاقتصادي إلى التشديد بقوة على التمكين الاقتصادي للمرأة كمحرك رئيسي للتغيير. وتشير البيانات الواردة في هذا التقرير إلى وجود ثلاثة مداخل تبني الحكومات من خلالها على البرامج القائمة لمكافحة الفقر من أجل تكييف جهود محددة للشمول الاقتصادي، وهي:

1. شبكات الأمان الاجتماعي
2. سبل كسب العيش وفرص العمل
3. الشمول المالي

وفي حين أن هذه المداخل ليست متعارضة - أو شاملة - فإنها تشكل أساسا يمكن أن تركز عليه الاستثمارات، ويمكن من خلاله تحقيق تعاون قطاعي أوسع نطاقا. وينطوي ذلك على مدلولات مهمة بالنسبة للتنفيذ. وتعتمد الحكومات إلى دمج برامج الشمول الاقتصادي ضمن الإستراتيجيات والأطر الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر. وتعتبر برامج الشمول الاقتصادي عنصرا مكملا ضروريا للجهود المبذولة حاليا لمكافحة الفقر. فعلى سبيل المثال، مع توسع البلدان في تغطية وتمويل شبكات الأمان الاجتماعي، تكتسب مصطلحات شبكة الأمان الاجتماعي التي تضم مزايا أخرى أو برامج التحويلات النقدية التي تقدم مزايا إضافية أهمية أكبر. ويعتبر الشمول الاقتصادي محركا رئيسيا لأجندة شبكات الأمان الاجتماعي التي تقدم مزايا إضافية، ويشير ذلك إلى إمكانية استكمال النقد بعناصر إضافية أو مكونات خدمية أو روابط بخدمات خارجية. وفي نهاية المطاف، يتيح الانتقال من النهج القائمة بذاتها إلى النهج الأكثر تكاملا فرصا لتحسين تنفيذ البرامج والاتساق بين السياسات المالية والسياسات العامة. وعلى الرغم من المكاسب الكثيرة التي تحققت، تؤخذ إمكانية التوسع في برامج الشمول الاقتصادي في الاعتبار في ضوء المناقشات الحاسمة بشأن جدواها واستدامتها. وقد تعتبر هذه البرامج معقدة أو مكلفة بالقدر الذي لا يتيح تنفيذها على نطاق واسع. وستواجه حكومات عديدة، ولا سيما في البيئات منخفضة الدخل، قيودا في تنظيم وإدارة التدخلات متعددة الأبعاد والقطاعات. ومع توسيع نطاق البرامج، تصبح عوامل الاقتصاد السياسي أكثر أهمية، ويتوقف اعتماد برامج الشمول الاقتصادي وتوسيع مظلتها على القبول السياسي وينطوي على مفاضلات، خاصة بشأن أهداف البرامج والفئات المستهدفة ذات الأولوية. وفي هذا السياق، يطرح التقرير منظورا جديدا عن آثار البرامج وتكاليفها، بهدف تحسين فهم قاعدة الأدلة والحقائق المالية التي ستحدد في نهاية المطاف مسألة التوسع في التطبيق.

المساهمات الرئيسية في تقرير عن حالة الشمول الاقتصادي 2021

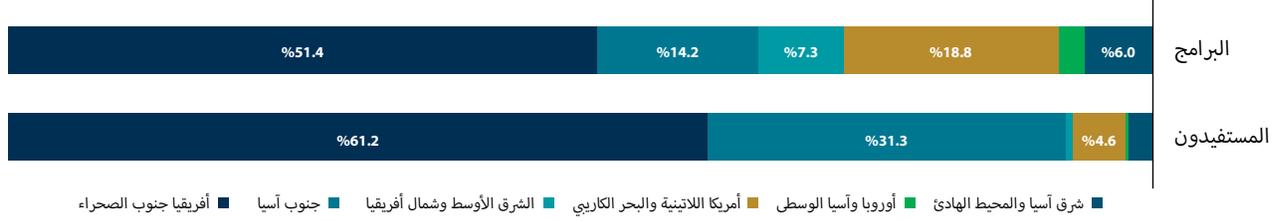
يغطي هذا التقرير 219 برنامجا قائما للشمول الاقتصادي في 75 بلدا، تشمل نحو 92 مليون شخص، وبرامج إضافية لا تزال في مرحلة التخطيط. وتكشف الدراسة المسحية الشاملة للشراكة من أجل الشمول الاقتصادي لعام 2020 (انظر الملحق أ) عن مجموعة متنوعة من منفعي البرامج، ولكن البرامج الحكومية تزايدت بسرعة، وتغطي البرامج التي تقودها الحكومات ما يقرب من 90% من المستفيدين ونصف المشروعات التي شملتها الدراسة (انظر الشكل 1). ويلاحظ أن هذه الأرقام تمثل الحد الأدنى من خط الأساس، نظرا للثغرات في البيانات المتاحة، والتغير السريع من حيث المشروعات التي يتم التخطيط لها، والتحديات في الإبلاغ عن التغطية. ومع ذلك، تقدم هذه التقديرات خط أساس مهما لتتبع تطور البرامج في السنوات القادمة. ويقترّب كثير من هذه البرامج من منعطف حاسم، في ظل التوسع والمزيد من التحسينات التي تستهدف تلبية احتياجات أشد الفئات فقرا.

وضوح المسائل التقنية

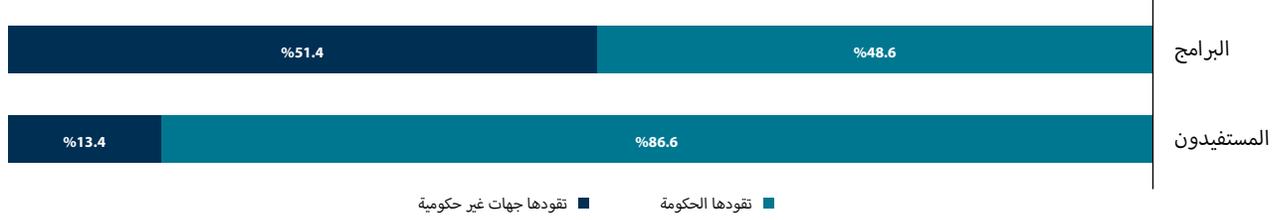
هناك حاجة إلى وضوح تعريف الشمول الاقتصادي وإلى إطار عمل مشترك بشأنه، وهو ما يدعم هذا التقرير. يركز التقرير على برامج الشمول الاقتصادي التي تصل إلى الفئات الضعيفة والأشد فقرا. والمقصود بالشمول الاقتصادي في هذا التقرير هو الدمج التدريجي للأفراد والأسر في عمليات التنمية الاقتصادية والمجتمعية الأوسع نطاقا، مع التركيز على زيادة دخولهم وأصولهم، وتعزيز قدرتهم على التكيف والصمود وفرصهم المستقبلية. وغالبا ما تتضمن برامج الشمول الاقتصادي مزيجا من التحويلات النقدية أو العينية، والتدريب على المهارات، والتوجيه، والقدرة على الحصول على التمويل، ودعم الاتصال بالأسواق. وتغطي هذه التدخلات طيفا متنوعا من الجهود، بما في ذلك الإدماج في الأنشطة المنتجة، وبرامج التخرج، وبرامج التنمية المدفوعة باحتياجات المجتمعات المحلية، من بين جهود أخرى. إن التوسع هو العملية التي يتم من خلالها وضع برنامج ما وتوسيع نطاقه أو تعديله في ظل الظروف التي يملها الواقع إلى سياسات وبرامج وطنية أوسع. وغالبا ما يبني التوسع على

الشكل 1 نسبة توزيع برامج الشمول الاقتصادي والمستفيدين حسب المنطقة، والمؤسسة المكلّفة بتنفيذ البرنامج، والمداخل

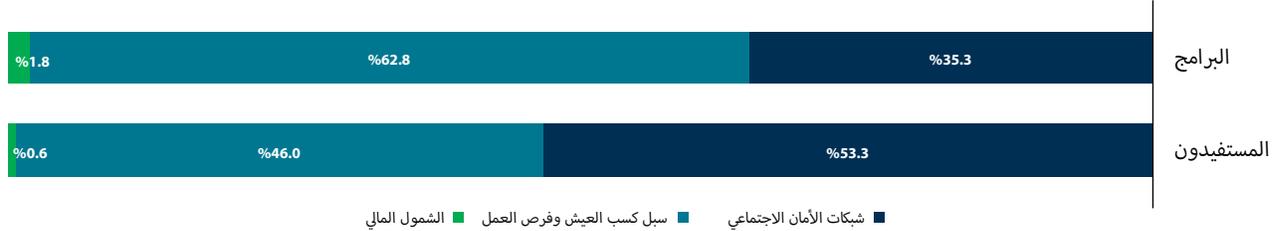
أ. حسب المنطقة



ب. حسب المؤسسة المكلّفة بقيادة البرنامج



ج. حسب نقاط البدء



المصدر: الشراكة من أجل الشمول الاقتصادي، البنك الدولي.

ملاحظة: البيانات الخاصة عن عدد المستفيدين غير متاحة فيما يخص 18 برنامجا - 6 برامج غير حكومية و12 برنامجا حكوميا - والتي يشار عند توزيعها حسب المدخل إلى 6 برامج لشبكات الأمان الاجتماعي، و12 برنامجا لسبل كسب العيش وفرص العمل. ولا يشمل الرسم البياني أيضا البيانات من JEEVIKA في الهند (برنامج لموارد الرزق وفرص العمل تقوده الحكومة)، والذي يغطي أكثر من 50% من جميع المستفيدين في الدراسة المسحية. إجمالي عدد البرامج، باستثناء JEEVIKA، هو 218 (112 برنامجا بقيادة جهات غير حكومية و106 برامج تقودها الحكومة أو 77 لشبكات الأمان الاجتماعي و137 لسبل كسب العيش وفرص العمل، و4 للشمول المالي أو 13 في شرق آسيا والمحيط الهادئ، و5 في أوروبا وآسيا الوسطى، و41 في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و16 في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و31 في جنوب آسيا، و112 في أفريقيا جنوب الصحراء). ويبلغ إجمالي عدد المستفيدين 45319700 ويشمل ذلك المستفيدين المباشرين وغير المباشرين. وعند إدراج JEEVIKA، يكون عدد البرامج 219 (112 برنامجا بقيادة جهات غير حكومية و107 تقودها الحكومة أو 77 لشبكات الأمان الاجتماعي و138 لسبل كسب العيش وفرص العمل و4 للشمول المالي أو 13 في شرق آسيا والمحيط الهادئ، و5 في أوروبا وآسيا الوسطى، و41 في اللاتينية أمريكا والبحر الكاريبي، و16 في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و32 في جنوب آسيا، و112 في أفريقيا جنوب الصحراء). ويبلغ عدد المستفيدين الأفراد 91933700.

نجاح البرامج التي تبين أنها فعالة على نطاق صغير أو في ظل شروط محددة. كما يمكن أن يحدث التوسع دون تجريب واختبار مسبقين، وعادة ما يكون ذلك استجابة لقرار أو توجيه سياسي.

القاعدة الموثقة بالأدلة

إن الحاجة إلى إنشاء قاعدة أكثر شمولا موثقة بالشواهد حول الشمول الاقتصادي هي سمة مميزة من سمات هذا التقرير. ويتمثل أحد مجالات التركيز الرئيسية في استيعاب البيانات والشواهد الجديدة المتعلقة بتصميم البرامج وتنفيذها وآثارها وتكاليفها. وهذه مسألة بالغة الأهمية لتحديد جدوى توسيع نطاق البرامج. ومن خلال البيانات التي تم جمعها باستخدام الدراسة المسحية الشاملة للشراكة في 2020، يجمع هذا التقرير التجارب والخبرات

المستقاة من برامج الحكومة والبرامج غير الحكومية وعبر طائفة من القطاعات والتي كانت غير مترابطة من قبل. ويوثق استعراض الأثر الخبرات المكتسبة من 80 تقييما كميما ونوعيا في 37 بلدا. ويستعرض التقرير أداة تقدير التكلفة السريعة الخاصة بالشراكة كمنطلق لإثراء المناقشات بشأن تحقيق الاستفادة المثلى من التكلفة وفعالية التكلفة. والبيانات الرئيسية التي تم جمعها في هذا التقرير متاحة وسيجري تحديثها على بوابة بيانات الشراكة من أجل الشمول الاقتصادي www.peiglobal.org. ويهدف هذا النهج إلى الوصول إلى البيانات المفتوحة لتشجيع النقاش وتسهيل جمع أدلة جديدة بمرور الوقت.

التعلم المستمر

يلفت هذا التقرير الانتباه إلى الحاجة إلى مواصلة التعلم من التجارب المباشرة للدول. وتزداد أهمية التكيف مع أوضاع الفقر المتغيرة والتوجهات الكبرى. وتتسم برامج الشمول الاقتصادي بالمرونة ويمكن مواءمتها مع الأوضاع المحلية، وستعيد الصدمات الكبرى، مثل جائحة فيروس كورونا، تشكيل هذه البرامج بصورة جذرية في كل بلد. وتبرز معارف جديدة مع تطور حالة الشمول الاقتصادي، ويقدم التقرير مجموعة متعمقة من دراسات الحالة التي تلقي الضوء على الدروس والأفكار العملية المستقاة من المشروعات التي تقودها الحكومات والجهات غير الحكومية. وتشمل دراسات الحالة (1) برنامج الحماية الاجتماعية التكيفية في منطقة الساحل، (2) جمعية النهوض بسبل العيش في المناطق الريفية في بيهار بالهند، المعروفة محليا باسم JEEViKA's Satat Jeevikoparjan Yojana، (3) برامج التخرج للفئات الأكثر فقراً التابع للجنة البنجلاديشية للنهوض بالريف BRAC، (4) برنامج هاكو ويناي في بيرو (الإطار 1).

الإطار 1 التعلم بالممارسة: أربع دراسات حالة

يشمل هذا التقرير أربع دراسات حالة تلقي الضوء على الدروس المستفادة من تصميم وتنفيذ برامج الشمول الاقتصادي في سياقات مختلفة. وتشكل النتائج المستخلصة من دراسات الحالة، وبيانات الدراسات المسحية الأوسع نطاقا، أساسا للمفاهيم والتحليلات الرئيسية التي يطرحها هذا التقرير.

ويضم برنامج الحماية الاجتماعية التكيفية في منطقة الساحل، الذي يسانده البنك الدولي وشركاء التنمية، برامج للشمول في أنشطة منتجة يتم تنفيذها بالتزامن مع برامج شبكات الأمان الاجتماعي الوطنية في أربعة من بلدان الساحل، هي بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر والسنغال. وتلقى أكثر من 50 ألف أسرة حتى الآن، في البلدان الأربعة المشاركة، مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات لمساعدتها على الخروج من دائرة الفقر. ويجري تقييم تجربة موجهة أجريت على عينات عشوائية في عدة بلدان بهدف تحديد تأثير الإجراءات التي تضم أنشطة منتجة على المستفيدين من التحويلات النقدية وكيف يمكن تحقيق الاستفادة المثلى من هذه التدابير وجعلها أكثر فعالية من حيث التكلفة. وتقدم دراسة الحالة نظرة متعمقة عن أهمية القيادة الحكومية والتنسيق بين المؤسسات، وقيمة الاستثمارات الأوسع نطاقا في نظام شبكات الأمان الاجتماعي، والحاجة إلى المرونة في ترتيبات التنفيذ تبعا للسياق القطري.

إن برنامج Satat Jeevikoparjan Yojana الذي تنفذه جمعية النهوض بسبل العيش في المناطق الريفية JEEViKA بولاية بيهار الهندية، هو برنامج لدعم سبل العيش يستخدم نهج برامج التخرج من خلال الاستفادة من جماعات المساعدة الذاتية والمنظمات القروية في المساعدة في وظائف البرنامج الرئيسية، مثل الاستهداف وتوفير الأصول

الإطار 1 التعلم بالممارسة: أربع دراسات حالة (تابع)

للأسر الفقيرة. يحدد البرنامج كوادر ضخمة من أفراد المجتمع المحلي كمنفذين ويقوم بتدريبهم، ويبين كيف يمكن للبرامج الحكومية واسعة النطاق أن تخفف من القيود المتعلقة بالقدرة على التنفيذ. وعلى الرغم من أنه في مرحلة مبكرة من التنفيذ، فإن هذا البرنامج عبارة عن جهد واسع النطاق يهدف إلى الوصول إلى 100 ألف أسرة ضمن جهود الشمول الاقتصادي الأكبر التي تبذلها JEEViKA، والتي تغطي حاليا 10 ملايين امرأة في المناطق الريفية.

أما دراسة الحالة الخاصة باللجنة البنجلادشية للنهوض بالريف BRAC، فتعكس تجربة منظمة غير حكومية كبيرة في استكشاف نهج برامج التخرج، من خلال توضيح تجربتها على مدار العشرين عاما الماضية والدروس المستخلصة من الابتكارات الحديثة. ويصل برنامج برامج التخرج الخاص بمنظمة BRAC إلى ما يربو على مليوني أسرة، ويقبل ما يقرب من 100 ألف امرأة معيلة كل عام. ويعكس تقييم تجربة موجهة أجريت على عينات عشوائية (randomized control trial) من برنامج BRAC الآثار الاقتصادية الكبيرة التي تستمر لسنوات بعد التدخل. وأسفرت تجارب موجهة على عينات عشوائية لتقييم نماذج برامج التخرج العالمية عن نتائج إيجابية مماثلة، مما ساعد على تحفيز موجة عالمية من برامج التخرج والبرامج الشبيهة. ويبرز نهج BRAC أهمية الاستثمار طويل الأجل، والتكيف المستمر، والابتكارات المدعومة بالبحوث.

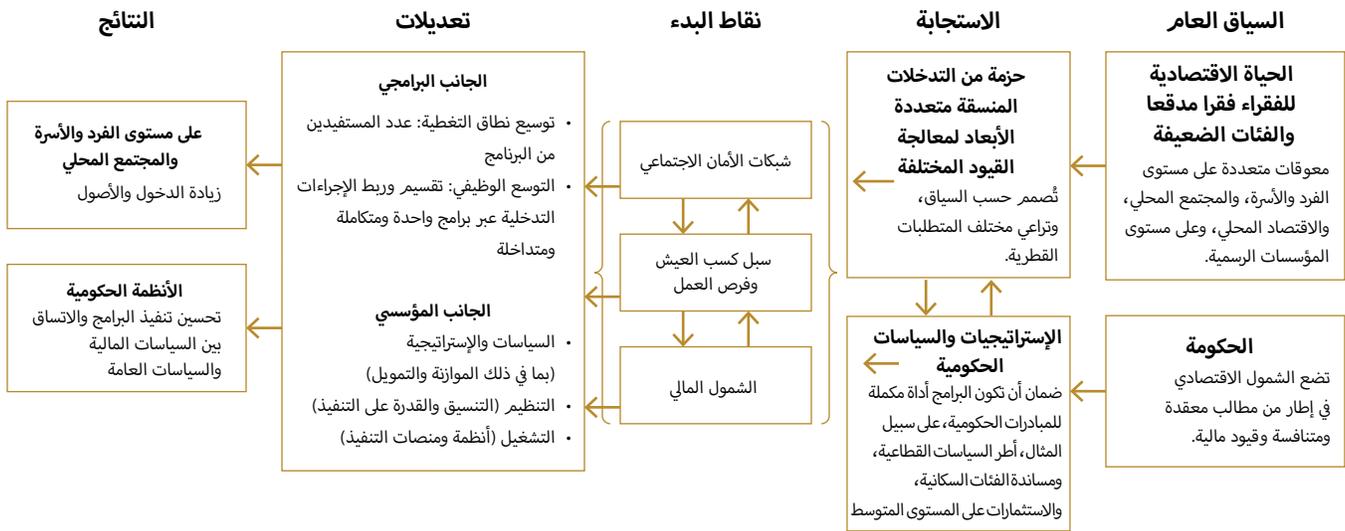
وفي بيرو، يعد برنامج هاكو وينا، الذي تنفذه وزارة التنمية والشمول الاجتماعي، من خلال صندوق التعاون الإنمائي الاجتماعي، برنامجا للشمول الاقتصادي يهدف لتحقيق مكاسب اقتصادية بين الأسر الريفية الأكثر حرمانا. وتستكشف دراسة الحالة تلك كيف يمكن لبرنامج للشمول الاقتصادي أن يدمج هياكل مجتمعية مقبولة اجتماعيا مع استراتيجية للبرامج الوطنية وأن يكرر هذا النهج في نهاية المطاف. ويجري التوسع في هذا البرنامج بصورة ناجحة بفضل المشاركة في اتخاذ القرارات، والاستعانة بنظم إدارة المشروعات المجتمعية والمدربين المجتمعيين (yachachiqs). وتطلبت محاكاة البرنامج تعديلات مهمة، من بينها منح القائمين على التنفيذ في أنحاء مختلفة من البلاد حرية تطبيق إستراتيجيات صغيرة مناسبة للسياق المحلي بغية إنجاح هذا النهج في سياقات الفقر المختلفة في المناطق الريفية.

تغيير حياة الفئات الضعيفة والفقراء فقرا مدقعا: إطار عمل

يتمحور التقرير حول إطار مبسط للنظر في مسارات توسيع مظلة برامج الشمول الاقتصادي التي تدعم قدرة الفقراء فقرا مدقعا والفئات الضعيفة في مجابهة الصدمات وتعزز الفرص المتاحة أمامهم. ويوضح الإطار (انظر الشكل 2) السياق العام والدراسة التشخيصية للاستجابة المرتبطة بمجموعة من النتائج المرغوبة على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي وعلى مستوى النظم الحكومية. وتم وضع الإطار بشكل تكراري باستخدام النتائج المستخلصة من الدراسة المسحية الرئيسية، والمشاورات مع أصحاب المصلحة، والدراسات والبحوث المتاحة المذكورة. وعند عرض هذا الإطار، لوحظ وجود بعض أوجه القصور: الشمول الاقتصادي على نطاق واسع ليس "حلا سحريا"، والإطار المبسط يخفي تباينات كبيرة، وتظل مشاركة المجتمعات المحلية والجهات غير الحكومية مسألة بالغة الأهمية في التنفيذ. ويمثل الإطار نقطة انطلاق للمناقشات الجارية.

الشكل 2 مسارات نحو تنفيذ الشمول الاقتصادي على نطاق واسع: إطار عمل

الهدف: وضع برامج الشمول الاقتصادي التي تدعم قدرة الفقراء فقرا مدقعا والفئات الضعيفة على مجابهة الصدمات وتعزز الفرص المتاحة أمامهم



المصدر: الشراكة من أجل الشمول الاقتصادي، البنك الدولي

ويعد هدف إحداث نقلة في الحياة الاقتصادية للفقراء هو نقطة البدء في الإطار. إن إطلاق العنان للإمكانات الإنتاجية للفقراء فقرا مدقعا والفئات الضعيفة يستلزم بالضرورة التغلب على العديد من العراقيل والمعوقات. ومن الضروري هنا معالجة كل من القيود الخارجية المتعلقة بالمجتمع المحلي، والاقتصاد المحلي، وأوجه القصور المؤسسي والقيود الداخلية التي تعكس العوامل الديناميكية والسلوكيات داخل الأسر، على الرغم من أن القيود الداخلية مفهومة بشكل أقل. ويجب تحسين الاستجابات المتكاملة التي تربط المكونات المتعلقة بالفرد والأسرة في برامج الشمول بالعمليات الأوسع نطاقا على مستوى المجتمع المحلي والاقتصاد المحلي. وتم اقتراح استجابة متعددة الأبعاد، من المرجح أن تتطور مكوناتها وعناصرها بمرور الوقت مع المضي في تطور أنشطة التعلم والتكيف.

والأهم من ذلك أن الإطار يركز على إمكانية إحداث تغيير داخل المشهد الحكومي، مما يتطلب اتساقا واضحا مع المؤسسات والإستراتيجيات والسياسات الوطنية. ويشكل ذلك تحولا مهما في النقاش العام حول برامج الشمول الاقتصادي ويؤدي إلى النظر في الحوافز، والمفاضلات، والمداخل الإستراتيجية على نطاق واسع. في نهاية المطاف، سيتوقف تطور هذه البرامج على المستوى القطري على القبول السياسي، وسوف يتشكل هذا التطور من خلال عدة اعتبارات تتعلق بالاقتصاد السياسي، مثل العمليات التاريخية، والقوى الهيكلية، والمؤسسات. ويلقي هذا التقرير الضوء على التحديات الكبيرة التي تواجه الحكومات في تحديد المجموعات المستهدفة، خاصة في ظل الطلب الزائد والقيود المالية الصارمة. إن نجاح برامج الشمول الاقتصادي أو فشلها يتوقف في كثير من الأحيان على ثلاثة قرارات برامجية: أهداف البرنامج، والتمويل، والترتيبات المؤسسية اللازمة للتنفيذ.

عشر نتائج رئيسية

1 هناك طفرة غير مسبوقه في برامج الشمول الاقتصادي على مستوى العالم. وتظهر بيانات الدراسات المسحية أن برامج الشمول تُنفذ في 75 بلدا على الأقل، وتصل إلى ما يقرب من 20 مليون أسرة، ويستفيد منها نحو 92 مليون شخص، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ويستعرض هذا التقرير بيانات

وشواهد من 219 برنامجا، كما حددت الدراسة المسحية الشاملة للشراكة من أجل الشمول الاقتصادي 2020 نحو 40 برنامجا آخر في مراحل التخطيط. وتقود الحكومات نحو نصف البرامج حول العالم، وتغطي هذه البرامج 93% من المستفيدين من جميع البرامج الواردة في هذا التقرير. وتدفع البلدان منخفضة الدخل عجلة التوسع السريع في هذه البرامج، ويُنفذ نصف جميع البرامج التي شملتها الدراسة المسحية في أفريقيا جنوب الصحراء.

2 هناك إمكانية كبيرة لأن تبني برامج الشمول الاقتصادي على برامج حكومية قائمة، وقد يكون ذلك أمرا حاسما في جهود التعافي طويلة الأجل من الأزمة الاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا. لقد أصبح الشمول الاقتصادي أداة بالغة الأهمية في الكثير من البرامج الحكومية واسعة النطاق لمكافحة الفقر. إحدى الوسائل الرئيسية التي تقوم من خلالها الحكومات بتوسيع مظلة الشمول الاقتصادي هي شبكات الأمان الاجتماعي، التي تتيح فرصة للبناء على التحويلات النقدية. ومن شأن توسيع نطاق البرامج الحكومية أن يحقق وفورات الحجم ويتيح المجال لاتباع نهج متكاملة. ويشير التقرير إلى أن البرامج الحكومية تتضمن عادة خمسة مكونات أو أكثر، أكثرها شيوعا هي التحويلات، والتدريب على المهارات، والتوجيه، والربط بالسوق، والقدرة على الحصول على الخدمات المالية.

3 النطاق الحالي للإجراءات التدخلية الخاصة بالشمول الاقتصادي متواضع، والنهج المستدام للتوسع ينطوي على أكثر من زيادة أعداد المستفيدين من البرامج. وتظهر الدراسة المسحية الشاملة للشراكة من أجل الشمول الاقتصادي 2020 أن أكثر من 50% من البرامج القائمة التي تقودها الحكومات لديها القدرة على مساندة ما بين 5 و10% من الفقراء فقرا مدقعا. والكثير من برامج التي تقودها الحكومات في طور توسيع نطاق التغطية. إلا أن التوسع لا يتعلق فقط بحجم التغطية بل أيضا بالجودة: أي نوعية تأثير التغطية واستدامتها، فضلا عن جودة عمليات التغيير والتكيف. ولذلك، فإن الشمول الاقتصادي على نطاق واسع يراعي الآليات البرمجية والمؤسسية المرتبطة به، والتي يشكل الكثير منها شروطا مسبقة مهمة لإدخال مستفيدين جدد من البرامج.

4 تتيح برامج الشمول الاقتصادي مرونة كبيرة للتكيف. وعلى الرغم من عدم التجانس، هناك أولويات مشتركة فيما يتعلق بالتنمية الريفية، والهشاشة، واحتياجات فئات ضعيفة بعينها. وكشفت الدراسة المسحية الشاملة للشراكة من أجل الشمول الاقتصادي 2020 عن تركيز قوي على حماية الفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك الأطفال (25% من البرامج التي شملها المسح)، وذوو الإعاقة (27% من البرامج التي شملها المسح)، والنازحون (33% من البرامج التي شملها المسح). وتشمل الأهداف التي يتكرر ذكرها لبرامج الشمول الاقتصادي العمل الحر، وتنويع مصادر الدخل، والقدرة على مجابهة الصدمات. ويعكس ذلك أجندة ينصب تركيزها على المناطق الريفية (87% من جميع البرامج) وعلى أوضاع الهشاشة (25% من البرامج التي شملها المسح)، إلى جانب التركيز على التخفيف من آثار تغير المناخ (55% من جميع البرامج التي شملها المسح).

5 التمكين الاقتصادي للمرأة يعد محركاً أساسياً لبرامج الشمول الاقتصادي، إذ يركز نحو 90% من البرامج التي شملتها الدراسة المسحية على النوع الاجتماعي. وظهرت تعديلات في تصميم البرامج بهدف تعزيز التمكين والتخفيف من حدة المخاطر غير المقصودة على الأسر والمجتمعات المحلية. وهناك قدر كبير من الأعمال التنفيذية التي تركز على تصميم برامج تهتم بالنوع الاجتماعي بشكل واضح بغية تعزيز الفاعلية. في الوقت نفسه، هناك اهتمام متزايد ومخاطر معترف بها فيما يخص العواقب غير المقصودة للتعديلات البرمجية التي تركز على النوع الاجتماعي، مثل تفاقم ضيق الوقت وترسيخ الأدوار التقليدية للنساء، والعنف ضد المرأة.

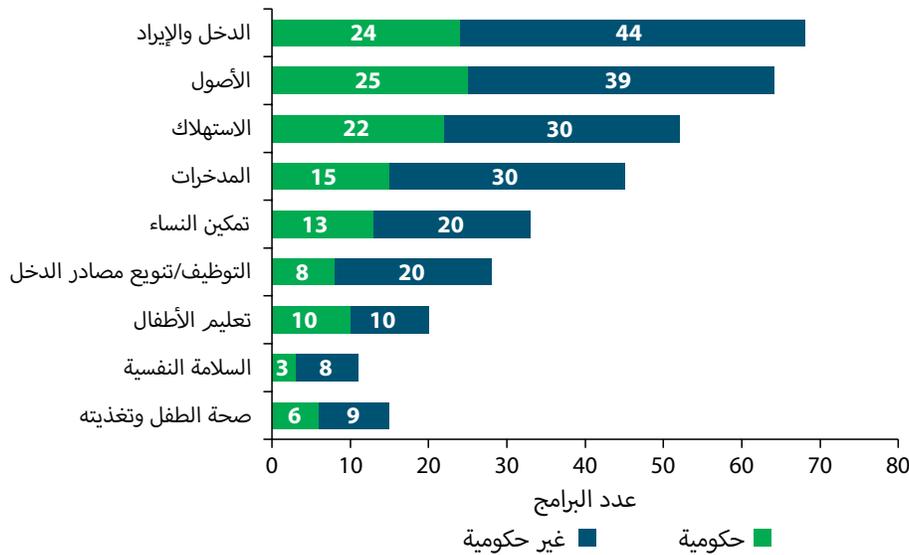
6 يبدو أن هذه البرامج تتكيف بشكل متزايد مع حقائق الطابع غير الرسمي للاقتصاد، ولا سيما للشباب في المناطق الحضرية. وتختلف النهج البرمجية، إذ إن بعض الإجراءات التدخلية المتعلقة بالعمل الحر لها أهداف عامة في مجال الشمول، بينما تستهدف نهج أخرى بشكل صريح رواد الأعمال ذوي الإمكانيات العالية.

ويعمل ثلث البرامج فقط على تسهيل الحصول على فرص العمل بأجر، وهو جدول أعمال تدفعه البرامج التي تقودها الحكومات. ويساعد نحو 70% من البرامج المشاركين على الارتباط بسلاسل القيمة الحالية والأسواق القائمة (سواء المحلية أو الإقليمية أو الوطنية أو العالمية)، بل إن بعضها يدعم إنشاء سلاسل قيمة جديدة. ويشير ما يقرب من 40% من البرامج إلى عمليات في المراكز الحضرية، حيث يركز 64% من البرامج على الشباب، مما يعكس التوجهات الأوسع المتعلقة بالتغيرات الديموغرافية والتوسع الحضري. ويبدو أن تكييف برامج الشمول الاقتصادي لتناسب المناطق الحضرية المتأثرة بجائحة كورونا سيصبح مجالاً للتركيز بشكل خاص.

7 سيكون للابتكارات الرقمية أهمية بالغة في التغلب على قيود القدرات وتعزيز إدارة البرامج. ويستفيد الكثير من البرامج حالياً من السجلات الاجتماعية الحكومية، وسجلات المستفيدين، وغيرها من قواعد البيانات الحكومية لتحديد المشاركين في البرامج (33% من كل البرامج و45% من البرامج التي تقودها الحكومات). وتشكل التكنولوجيا الرقمية عنصراً مهماً في 85% من جميع البرامج التي تقودها الحكومات، وهي رائجة في جميع المناطق. ويوفر 30% من البرامج التي تقودها الحكومات إمكانية الوصول إلى مكونات البرامج من خلال المنصات الرقمية.

8 تعتمد برامج الشمول الاقتصادي على قاعدة أدلة واحدة ستتم قريباً بشكل كبير. ويكشف استعراض أجري على 80 تقييماً كمياً ونوعياً في 37 بلداً أنه كان لمجموعة من الإجراءات التدخلية المنسقة متعددة الأبعاد تأثير أكبر على الدخل والأصول والمدخرات مقارنة بالإجراءات التدخلية المنفردة. ومن المرجح أن تؤدي التفاعلات بين المكونات إلى التأثير الكلي للبرنامج. وكما هو موضح في الشكل 3، تهيمن البرامج غير الحكومية على قاعدة الأدلة الحالية، وهي في كثير من الحالات برامج منفردة. ومن المتوقع أن يتغير ذلك في السنوات المقبلة. وقد خطط نحو 80% من البرامج التي شملتها الدراسة المسحية لإجراء بحوث، وسوف تتوفر نتائج من ثلثي هذه الدراسات في 2020-2021. وسيكون استقاء المزيد من الأدلة من البرامج التي تقودها الحكومات أمراً مهماً لإعادة التوازن في المناقشات المتعلقة بآثار البرامج، ولا سيما لإعادة صياغة كيفية فهم الآثار طويلة الأجل في إطار نظام وطني للمساندة.

الشكل 3 توزيع الدراسات عن نتائج محددة، حسب الجهة التي تقود التنفيذ



المصدر: انظر الملحق ب للاطلاع على المسرد التفصيلي للمصادر.

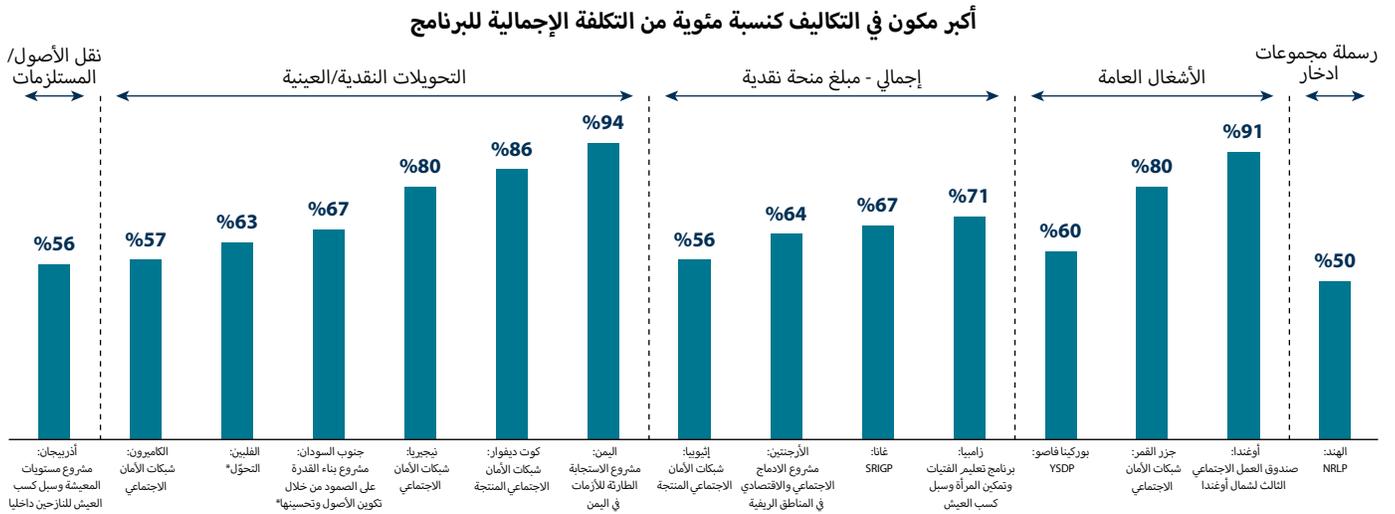
ملاحظة: يقدم هذا الملخص 97 تقييماً كمياً لتأثير 71 برنامجاً يمكن الحصول على معلومات كاملة عنها من خلال الدراسات.

9

إن تحسين فهم هياكل التكاليف الأساسية يشكل نقطة انطلاق حيوية لتقييم فعالية تكاليف برامج الشمول الاقتصادي بأكثر من مجرد "السعر الملصق". ويفتح التقرير آفاقاً جديدة في نهج تحليل التكاليف، وهو موضوع محفوف بالتعقيدات، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالقياس، وعدم تجانس أهداف البرامج، والتعقيدات من حيث القابلية للمقارنة. وهو يستعرض واحدة من أول عمليات تصنيف التكاليف متعددة البلدان لبرامج الشمول الاقتصادي التي تقودها الحكومات والجهات غير الحكومية على الصعيد العالمي. وبرزت أداة تقدير التكاليف السريعة الخاصة بالشراكة من أجل الشمول الاقتصادي 2020 والتي سهلت عملية جمع البيانات، في غياب أدوات أخرى للتكاليف التشغيلية ضرورية للاسترشاد بها في تصميم البرامج في الوقت الفعلي وفي الحوار بشأن السياسات.

وتنحو تكلفة برامج الشمول الاقتصادي إلى أن تكون مدفوعة بإجراء تدخلي واحد، مثل المنح النقدية، أو نقل الأصول أو المستلزمات، أو تحويلات شبكات الأمان (الشكل 4). وتعتبر تكاليف الموارد البشرية والموظفين من أبرز العوامل المحركة للتكاليف في المشروعات الأكثر تعقيداً، حيث تكون التكاليف مدفوعة بمكونات متعددة، وليس بمكون واحد كبير يقدم بالاقتران مع مكونات أخرى. ويختلف حجم المكونات اختلافاً كبيراً ويعتمد على شكل المساندة، على سبيل المثال، المساندة لفترة زمنية محدودة أو المساندة المستمرة. ويختلف النطاق السعري الإجمالي لبرامج الشمول الاقتصادي التي شملتها العينة اختلافاً كبيراً. وتتراوح التكلفة الإجمالية لهذه البرامج بين 41 و2253 دولاراً (تعادل القوة الشرائية في عام 2011) لكل مستفيد خلال مدة البرنامج (3.6 أعوام في المتوسط). ويستمر هذا التباين عند تصنيف البرامج بشكل أكبر حسب نقاط الدخول: وتتراوح برامج شبكات الأمان الاجتماعي بين 77 و2253 دولاراً (تعادل القوة الشرائية في 2011)، كما تتراوح برامج سبل كسب العيش

الشكل 4 أكبر مكون في التكاليف كنسبة مئوية من التكلفة الإجمالية، برامج مختارة



المصدر: أداة تقدير التكاليف السريعة الخاصة بالشراكة من أجل الشمول الاقتصادي 2020، البنك الدولي
ملاحظة: انظر الملحق ج، والجدول ج-1 للاطلاع على أسماء وتفاصيل جميع البرامج.
* البرامج التي تقودها المنظمات غير الحكومية. كل البرامج الأخرى تقودها الحكومات.

وفرض العمل بين 41 و2076 دولارا (تعادل القوة الشرائية في 2011). ومع ذلك، يجب استيعاب الأسعار الملتصقة للبرامج على أساس مدى ملاءمتها وتأثيرها.

10 *الشراكة القوية جزء لا يتجزأ من نجاح برامج الشمول الاقتصادي.* تعد مشاركة آليات المجتمع المحلي دافعا حاسما في تنفيذ البرامج، إذ تستفيد معظم البرامج من الهياكل المجتمعية، بما في ذلك مجموعات الادخار والائتمان المجتمعية غير الرسمية (42%)، ومجموعات الحوكمة المحلية (59%)، ومنظمات المنتجين ذات الطابع الرسمي (44%). ويمكن للهياكل المجتمعية أن تعزز فرص كسب الرزق واستدامة البرامج، لا سيما إذا كانت المؤسسات المجتمعية مرتبطة رسميا بالجهات الفاعلة الأخرى في السوق، بما في ذلك مقدمو الخدمات المالية ومقدمو التدريب من القطاع الخاص. وتقدم المنظمات غير الحكومية المساعدة الفنية لما يبلغ 64% من البرامج الحكومية، وتدخل 67% من الحكومات في علاقات شراكة مع تلك المنظمات لتنفيذ برامجها. كما أن للشراكة أهمية بالغة على الصعيد العالمي للنهوض بالمعارف العملية العالمية، وتحسين أفضل الممارسات، وتعزيز أنشطة التعلم والمساندة المالية.

الاتجاهات المستقبلية

يشير التقرير إلى أجندة التعلم المستمرة والمتنامية بشأن الشمول الاقتصادي لأشد الناس فقرا. ويجري تكييف برامج الشمول الاقتصادي في مختلف بلدان العالم لتلائم الأوضاع المحلية، وتعتمد البرامج دوما نهج التعلم بالممارسة. إن المرونة التي تتسم بها برامج الشمول الاقتصادي تجعلها مناسبة تماما للتكيف مع سياقات أوضاع الفقر المتغيرة والتوجهات الكبرى، مثل الطابع غير الرسمي للاقتصاد، والتوسع الحضري، والتحول الديموغرافي، والتكنولوجيا. وتعني هذه المرونة أيضا إمكانية زيادة أهمية برامج الشمول الاقتصادي في مواجهة الصدمات الكبرى، بما في ذلك الاستجابة متوسطة وطويلة الأجل وجهود التعافي من جائحة كورونا. ومع تطور البرامج، ستواصل أجندة التعلم النمو، وهو ما يبشر بإثراء قاعدة الأدلة الحالية بشكل أفضل وتعزيز القبول السياسي للبرامج والنهج التي تثبت فعاليتها. وستكون الشراكة من أجل الشمول الاقتصادي منبرا بالغ الأهمية لتلبية هذا الطلب على المعارف ومواصلة الابتكار والتعلم.

التنفيذ

سيكتسب تحسين نظم تنفيذ البرامج في مختلف السياقات أهمية كبيرة. ويتعين توثيق النماذج التشغيلية وأنظمة التنفيذ الفعالة في سياقات مختلفة من أجل تسهيل تصميم برامج الشمول الاقتصادي والتنسيق فيما بينها بصورة فعالة. ومع وجود مجموعة واسعة من تكوينات الشركاء، والبرامج، والهياكل، تسنح فرص مهمة لتحسين فعالية البرامج. وسيكون من المهم جمع أدلة حول التفاعل بين مختلف المؤسسات الحكومية، وبين الحكومات والمنظمات الشريكة، مثل شبكات المجتمع المحلي، والمنظمات غير الحكومية، وشركات القطاع الخاص. وستساعد هذه الأدلة في الكشف عن القواسم المشتركة والاختلافات الرئيسية في كل نقطة من نقاط دخول البرامج، وهي ثغرة كبيرة في هذا التقرير. ويمكن أن تساعد الحلول الرقمية في تذليل بعض المعوقات أمام التنفيذ وتزويد من فعالية التكلفة. وستزداد أهمية هذه الحلول مع تأثير قيود التباعد الاجتماعي على أنشطة التدريب والتوجيه في أعقاب أزمة فيروس كورونا.

التكيف

إن التوسع في تكيف البرامج لتراعي احتياجات فئات سكانية محددة، بما في ذلك النساء والشباب وذوو الإعاقة، أصبح أمراً حتمياً. وكأولوية مشتركة، من المرجح أن يتضمن المزيد من برامج الشمول الاقتصادي سمات محددة في التصميم بهدف تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة. كما أن التغييرات في تطلعات الشباب ستعطي زخماً كبيراً لتوسيع نطاق البرامج. ونظراً لارتفاع مستويات البطالة الجزئية بين الشباب وصعوبة الحصول على الوظائف الرسمية، ستلعب برامج الشمول الاقتصادي دوراً مهماً في توفير فرص العمل الحر وتنمية المشروعات الصغيرة. ومن المرجح أن تغذي التحولات الديموغرافية والتوسع العمراني المتزايد الطلب الكبير على هذه البرامج، كما تشير الآن التجارب والخبرات الناشئة في بنغلاديش ومصر وغانا وإندونيسيا وكينيا وغيرها من البلدان. وبالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، يمكن أن توفر برامج الشمول متعددة الأبعاد وسيلة لزيادة فرصهم الاقتصادية وتحقيق كامل إمكاناتهم. وتزايد مجموعة المعارف المتعلقة بكيفية تكيف التصميم والتنفيذ من أجل زيادة النتائج بالنسبة لذوي الإعاقة من أجل بلوغ أقصى حدود قدراتهم. لكن في جميع البرامج تقريباً، بغض النظر عن السكان المستهدفين، تختلف مسارات أداء المشاركين فيها فبعضهم "يتسلفون بسرعة" وبعضهم "يتسلفون ببطء" من الفقر في كل مجموعة. وتؤثر هذه المسارات المتغيرة بصورة كبيرة على تصميم البرامج.

الحساسية للصدمات

لا يمكن فصل البرامج الرامية لتحقيق الشمول الاقتصادي عن تقلبات الصدمات الخارجية وأوضاع الضعف والهشاشة. وبعيداً عن الأوضاع الحالية التي تفرضها أزمة فيروس كورونا، سيتشكل اتجاه وطبيعة برامج الشمول أيضاً من خلال أنواع مختلفة من الصدمات، من بينها الصدمات الاقتصادية أو تلك الناجمة عن الصراعات أو آثار تغير المناخ. واستجابة لذلك، تزايدت برامج الشمول في البيئات الهشة من حيث الحجم والعدد، وأصبح الفهم الأفضل للنماذج التشغيلية في هذه السياقات مسألة ذات أهمية بالغة. وستكون الممارسات الجيدة المتعلقة بربط الشمول الاقتصادي بالتدخلات الإنسانية وتسهيل الربط بالأسواق للنازحين والمجتمعات المضيفة لهم أمراً بالغ الأهمية. لذا من الضروري أن تتحلّى البرامج بالقدرة على التكيف والمرونة في مواجهة الصدمات وتكييف تصميم البرامج بحيث تراعي الاحتياجات المتغيرة في الأجلين القصير والمتوسط.

الروابط بالمجتمعات المحلية والاقتصادي المحلي

مع تطور البرامج بحيث يمكنها تلبية احتياجات فئات سكانية بعينها أو مطالب سياقات مختلفة، يوضح التقرير أهمية ربط استجابات الشمول الاقتصادي التقليدية لحاجات الأفراد والأسر بالمجتمع الأوسع وعمليات الاقتصاد المحلي. وتعزز تلك البرامج الروابط مع الهياكل المجتمعية القائمة، ومؤسسات الإنتاج، وشبكات الإدخال. ومن شأن تحسين الروابط مع السوق وسلاسل القيمة أن يؤدي إلى زيادة إنتاجية أنشطة كسب الرزق وتعزيز استدامة البرامج. وتساعد زيادة الروابط على المستوى المتوسط في تخفيف الحواجز والقيود الهيكلية التي تعترض الوصول إلى الأسواق، والبنية التحتية، ومستلزمات الإنتاج، وتعزيز إمكانات القطاع الخاص. كما أن تحقيق تكامل أوثق بين هذه البرامج والاقتصاد المحلي قد يكون له آثار غير مباشرة مهمة على المجتمعات المحلية. ومع تطور التجربة ونمو الخبرات، من المرجح أن تتطور قائمة الاستجابات البرمجية.

موجة جديدة من الشواهد والأدلة

من المتوقع أن تنمو قاعدة معارف الشمول الاقتصادي في ضوء الابتكارات المتوقعة من البرامج والبحوث الجارية. ورغم وجود الكثير من الأدلة بالفعل، من المرجح أن تركز الموجة التالية من التقييمات على البرامج الحكومية التي تنفذ على نطاق واسع وستساعد على عزل آليات التأثير عبر نقاط الدخول وبالنسبة للمجموعات المختلفة. وسيترتب على ذلك آثار تشغيلية مهمة في تحديد حزم الإجراءات التدخلية الفعالة من حيث التكلفة في كل سياق، والدروس المستفادة من فعالية نماذج التنفيذ التشغيلية المختلفة. وتبرز أجندة مهمة للتعلم بهدف المساعدة في معالجة عدة ثغرات في الأدلة. أولاً، هناك عدد قليل من الدراسات التي تقدم تفاصيل عن السياق الذي تعمل فيه البرامج، وتوجد فجوة كبيرة في تحليل التكاليف. ثانياً، معظم التقييمات ليست مصممة لعزل قنوات التأثير، أي لفهم الدوافع الرئيسية لنتائج البرنامج. ثالثاً، هناك أدلة كمية محدودة جداً على القدرة على مواجهة الصدمات والتمكين، باستثناء بعض التجارب المستمدة من برامج التنمية المدفوعة باحتياجات المجتمعات المحلية. ومع المضي قدماً، ستشكل موجة جديدة من التقييمات حالة الأدلة العالمية إلى حد كبير. وقد خطط نحو 80% من البرامج التي شملتها الدراسة المسحية لإجراء بحوث، وكما ذكرنا فإن ثلثي النتائج ستكون متاحة بحلول 2021. وعند المضي قدماً في أجندة التقييم، ثمة حاجة ماسة إلى استكمال تقييمات الأثر بالبحوث التشغيلية الآتية، وتقييمات متابعة البرامج، والأعمال الميدانية النوعية لتحديد الفرص المتاحة لتعزيز أداء البرامج.

فعالية التكاليف

إن القدرة على تحديد تكاليف البرامج خطوة أساسية في تحديد فعالية تكلفة برامج الشمول الاقتصادي واستدامتها. وتعتبر أداة تقدير التكاليف السريعة الخاصة بالشراكة من أجل الشمول الاقتصادي 2020، والتي تم تطويرها في إطار هذا التقرير، مورداً عملياً لتوجيه وإرشاد الممارسين من خلال تصنيف التكاليف في البرامج متعددة الأبعاد. ومع المضي قدماً، من الأهمية بمكان أن يقوم منفذو البرامج (الحكومات والجهات غير الحكومية على حد سواء) وواضعو السياسات بالتدقيق في هياكل التكاليف بشكل أفضل من أجل زيادة كفاءة البرامج. وينبغي للباحثين الذين يقيمون أثر برامج الشمول الاقتصادي أن يجمعوا البيانات المتعلقة بالتكاليف ويقدموا تقارير عنها بصورة منهجية بالإضافة إلى قياس حجم الأثر. ومن شأن الفهم المنهجي للتكاليف أن يسمح للحكومات بحساب نسب منافع البرامج إلى تكاليفها ويوجه خيارات السياسات العامة. ويتيح الحصول على بيانات موثوقة بشأن التكلفة مجالاً كبيراً لفهم أفضل للاستفادة المثلى من التكاليف. وتشمل الفرص المتاحة لتحقيق الاستفادة المثلى من التكاليف الاختلافات في الحجم واسترداد تكاليف المنح النقدية، والتباينات في كثافة أسلوب ووتيرة ومحتوى التدريب والتوجيه والإرشاد.

الاقتصاد السياسي

في كثير من الأحيان تركز مناقشات الشمول الاقتصادي والبرامج ذات الصلة على حلول فنية محددة لتصميم البرامج وتنفيذها. يولي هذا التقرير اهتماماً كبيراً "بالاقتصاد السياسي" للشمول الاقتصادي من أجل مراعاة الاعتبارات المحلية والوطنية التي تؤثر على قرار اعتماد هذه البرامج أو عدمه. ويتوقف اعتماد هذه البرامج وتوسع نطاقها على القبول السياسي وينطوي على مفاضلات في تصميمها وتنفيذها. وفي حين تحصل برامج الشمول عادة على المساندة من المشهد السياسي، تواجه الحكومات تحديات قوية في عملية التوسع. إن نجاح برامج الشمول الاقتصادي أو فشلها يتوقف في كثير من الأحيان على ثلاثة قرارات برامجية: أهداف البرنامج، والتمويل، والترتيبات المؤسسية اللازمة للتنفيذ. وقد يستلزم الواقع السياسي أن تغطي البرامج طيفاً واسعاً من فئات السكان، بالإضافة إلى أفقر الفئات، وهو ما يهدف في الغالب لضمان التأييد العام. ومع توسيع مظلة

البرامج، تكتسب تدابير الشفافية والمساءلة أهمية في الحد من التحيز السياسي. وهناك عاملان حاسمان في توسيع نطاق الشمول الاقتصادي: (1) القيادة السياسية و(2) جودة الأدلة اللازمة للمساعدة في تغيير الأفضليات وتعزيز المساندة السياسية. وتشكل هذه الاعتبارات – بالإضافة إلى منظور العمليات التاريخية، والقوى الهيكلية، والمؤسسات – الأساس لمسألة التوسع الجوهرية، كما تحتل نقطة تركيز مشتركة في كل أجزاء التقرير.

ملاحظات

1. World Bank, *Poverty and Shared Prosperity 2018: Piecing Together the Poverty Puzzle* (Washington, DC: World Bank, 2018), <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/30418>
2. لاحظ أننا هنا لا نقسم التكلفة الإجمالية حسب مدة كل برنامج. وفي حين أن التقسيم حسب المدة من شأنه أن يساعد على توحيد المقارنة بين البرامج، فإنه مضلل، إذ إن مدة حزم الشمول الاقتصادي جزء مهم من تصميم البرامج. أما تلك البرامج المصممة بحيث يتلقى المستفيدون منها مجموعة من التدخلات على مدى فترة أطول (ربما لأنهم يخرجون ببطء من شرك الفقر أو يعانون من الحرمان والتهميش بصورة كبيرة) فمن المرجح أن تكون تكلفتها أكبر من البرامج الأقصر في مدتها. مع ذلك، عند مناقشة كفاية الفوائد، نقوم بتوحيد المعايير حسب المدة.

محتويات التقرير عن حالة الشمول الاقتصادي 2021:

إمكانية التوسع

xi	تمهيد.....
xiii	شكر وتقدير.....
xv	لمحة عن المؤلفين.....
xvii	الاختصارات والأسماء المختصرة.....
1	ملخص وافي.....
15	الجزء أ: التحول إلى التوسع في التغطية: المفاهيم، والممارسات، والأدلة.....
16	1. الشمول الاقتصادي: إطار عمل.....
34	في دائرة الضوء 1: الشمول الاقتصادي والتعافي من جائحة كورونا.....
38	2. التحول إلى التوسع في التغطية: الواقع السياسي ونقاط البدء.....
60	3. طفرة في برامج الشمول السياسي حول العالم.....
83	في دائرة الضوء 2: تعزيز تمكين المرأة من خلال الشمول الاقتصادي.....
92	4. التحول إلى التوسع في التغطية عبر البرامج التي تقودها الحكومات.....
110	في دائرة الضوء 3: ربط الشمول الاقتصادي بالأسواق لصالح أشد الناس فقرا.....
116	5. تقييم آثار البرامج.....
152	6. تقييم تكاليف برامج الشمول الاقتصادي.....
177	الجزء ب: دراسات الحالة.....
178	دراسة الحالة 1: إجراءات الدمج في الأنشطة المنتجة والحماية الاجتماعية التكميلية في منطقة الساحل.....
	دراسة الحالة 2: نهج ولاية بيهار في تحقيق الشمول الاقتصادي:
194	JEEVIKA وبرنامج ساتات جيفيكوبارجان يوجانا.....
209	دراسة الحالة 3: تكييف برنامج التأهيل الخاص بمنظمة BRAC ليناسب سياق الفقر المتغير في بنغلاديش.....
222	دراسة الحالة 4: هاكو وينا: برنامج للشمول الاقتصادي في بيرو.....
236	الملحق (أ): منهجية المسح.....
244	الملحق (ب): استعراض لتأثير البرامج.....
270	الملحق (ج): منهجية مسح تكاليف برامج الشمول الاقتصادي وتحليلها.....
283	الملحق (د): الخريطة العالمية لبرامج الشمول الاقتصادي.....
311	الملحق (هـ): مكونات برامج الشمول الاقتصادي.....
321	مسرد المصطلحات.....

يلقي تقرير عن حالة الشمول الاقتصادي 2021 الضوء على أحد أصعب التحديات التي يواجهها واضعو السياسات الإنمائية والممارسون: تغيير الحياة الاقتصادية لأشد الناس فقراً وأكثرهم ضعفاً في العالم.

وبرامج الشمول الاقتصادي هي حزمة من التدخلات المنسقة المتعددة الأبعاد التي تدعم الفرد والأسرة والمجتمع المحلي كي يتمكنوا من زيادة دخولهم وبناء أصولهم. ويجري حالياً تنفيذ برامج تستهدف الفئات الضعيفة والفقيرة فقراً مدقعاً في 75 بلداً.

ويعرض هذا التقرير بيانات وأدلة من 219 برنامجاً من هذه البرامج التي تصل إلى أكثر من 90 مليون مستفيد. وتقود الحكومات الآن جهود توسيع نطاق التدخلات المتعلقة بالشمول الاقتصادي، وغالباً ما تعتمد على برامج وطنية قائمة بالفعل مثل شبكات الأمان، وسبل العيش وفرص العمل، والشمول المالي، وتغطي البرامج الحكومية 93% من مجموع المستفيدين.

ويقدم التقرير أربع مساهمات هامة:

- تحليل مفصل لطبيعة هذه البرامج، والأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع والفئات الضعيفة الذين تدعمهم البرامج، والتحديات التنظيمية والفرص الكامنة في تصميمها وقيادتها.
- استعراض الأدلة لثمانين تقييماً كمياً ونوعياً للشمول الاقتصادي في 37 بلداً.
- أول دراسة متعددة البلدان لتقدير التكاليف، تشمل برامج الشمول الاقتصادي التي تقودها الحكومة وغيرها والتي تشير إلى أن البرامج تنطوي على إمكانات لتحقيق الكفاءة في التكلفة عند دمجها في النظم الوطنية.
- أربع دراسات حالة مفصلة تتضمن برامج قائمة في بنغلاديش والهند وبيرو ومنطقة الساحل، وتسلط الضوء على التعديلات البرمجية والمؤسسية المطلوبة للتوسع في سياقات شديدة التنوع.

والبيانات الواردة في هذا التقرير متاحة على بوابة بيانات الشراكة من أجل الشمول الاقتصادي (<http://www.peiglobal.org>)، حيث يمكن للمستخدمين استكشاف وتقديم بيانات للبناء على خط الأساس هذا.

Co
Impact

brac

PARTNERSHIP
FOR
ECONOMIC
INCLUSION

THE WORLD BANK
IBRD • IDA | WORLD BANK GROUP



قام بالتنفيذ:

giz Deutsche Gesellschaft
für Internationale
Zusammenarbeit (GIZ) GmbH



german
cooperation

DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

